

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

الدراسات العليا / الدكتوراه

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في
السياسة الخارجية المصرية أتجاه العراق

طالبة الدكتوراه

بان علاء كشكول

أستاذ المادة

أ.د. عبد الأمير محسن جبار الأسدي

الفصل الثاني

٢٠٢٠/٥/٢٩

المقدمة :

شهدت العلاقات العراقية المصرية عدة مشاهد راسمة للواقع العربي متمثلاً بالموقف الشعبي، الجماهيري والذي يبتعد أحياناً عن المواقف الرسمية للسياسة في البلدين، وكان للحرب العالمية الثانية وما رسمته من خرائط سياسية دور في شد التجاذب بين الساسة العراقيين والمصريين تبعاً لأفكارهم العقائدية أو لولاءاتهم المحورية، وكان من أبرز معالم هذه التطورات تأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥، التي باتت تمثل بشكل أو آخر النظام الإقليمي العربي، حيث أن أهم أسباب قيام الجامعة العربية، هو التنافس العراقي المصري على الزعامة السياسية العربية، وبخاصة قبل قيام الثورتين في كل من مصر و العراق عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٨ على التوالي. وما أعقب ذلك من أحداث كان لها الأثر البارز في رسم السياسة الخارجية للبلدين وهذا ما سنتناوله في هذا البحث .

المحور الأول: السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣

شهدت الحقب التي تلت حرب احتلال العراق ولغاية خلع مبارك وتولي الرئيس محمد مرسي وخلعه أيضا عدة مراحل تحلت أهمها في :

أولاً : السياسة الخارجية المصرية بعد الاحتلال

عرجت مصر بعد تغيير النظام السياسي في العراق إلى إتباع عدة أساليب الإدارة الحالة مع العراق كان من أهمها أسلوب الترقب والانتظار مع التأكيد على وحدة العراق وضرورة إنهاء التواجد الأجنبي العسكري، دون إقصاء لأي طرف عراقي لأي سبب كان ، أما عن الأسلوب الثاني فكان لتكيف الإيجابي مع التطورات السياسية الجارية في العراق، لاسيما بعد حزيران ٢٠٠٤، إذ صدر قرار الأمم المتحدة (١٥٤٦) الذي صاغ أسس العملية السياسية في العراق^(١) .

ونلاحظ هنا إن الحكومة المصرية عملت إلى الجمع بين المقصدين، أي التمسك بالمبادئ والمحافظة على الحد الأدنى من العلاقات المصرية الأمريكية على نحو لا يمنح تبريراً لخصوم العلاقة المصرية الأمريكية لتمزيقها بما يؤدي إلى استعلاء الإدارة الأمريكية ضد مصر^(٢) ، ومع سقوط بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، أخذت مصر بتعديل مواقفها بشأن العلاقة مع القوى والأحزاب المعارضة في عراق ما بعد صدام، بعد أن كانت السياسة المصرية أتجاه العراق طيلة فترة ما بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠، تقوم على رفض أي تدخل في الشؤون الداخلية العراقية، ورفض إجراء أي اتصالات مع جماعات المعارضة العراقية بمختلف تياراتها، ولقد سببت هذه الخاصية نتائج سلبية على الموقف المصري من ترتيبات ما بعد صدام في العراق، حيث عانت مصر من الافتقار إلى الروابط مع جماعات المعارضة، بل والعجز عن التعرف على التوجهات وبرامج هذه الجماعات على كافة القضايا المتعلقة بمستقبل العراق، فأبجرد انتهاء العمليات العسكرية واحتلال بغداد، قال الرئيس مبارك "أنه من الضروري تحقيق استقرار الوضع في العراق، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وإنه إء الفوضى التي تلت سقوط بغداد^(٣) . وفي ٢ حزيران ٢٠٠٤، اعترفت مصر بالحكومة المؤقتة، وذلك بعد إرسال برقيتي

(١) عبد المنعم منصور علي، العلاقات المصرية الإيرانية الجزء الثاني، مقال منشور على شبكة المعلومات

الدولية الانترنت على الرابط : <http://aabdmnm.net>

(٢) د. محمد السيد سعيد، الاحتلال الأمريكي للعراق رؤية مصرية، ط ١، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٧.

(٣) أحمد مسعود، وفد مجلس الحكم الانتقالي العراقي يصل إلى القاهرة في بداية زيار إلى مصر، مقال منشور

في جريدة الاهرام في ٢٠٠٣/٨/٤

تهنئ من الرئيس مبارك إلى كل غازي الياور، لتولييه رئاسة الجمهورية العراقية، والدكتور إياد علاوي لتولييه رئاسة مجلس الوزراء العراقي، مؤكداً على دعم مصر الكامل لجهودها في حشد الإمكانيات لبناء الدولة العراقية، وأيضاً ترسيخ دعائم السيادة والاستقلال والحكم الوطني تحقيقاً لما يصبوا إليه شعب العراق ، وهكذا شهدت الفترة التي عقت سقوط بغداد و أختلالها تحركاً مصرياً واسعاً أتجاه العراق تتوج بكونها من أوائل الدول العربية التي أعادت تمثيلها الدبلوماسي بالعراق، الا أن هذا لم يستمر طويلاً فشرعت قوة الإرهاب إلى اختطاف القائم بالأعمال المصري في بغداد السفير "إيهاب الشريف" في ٣ تموز ٢٠٠٥ ، ومن ثم قتل على أيدي عناصر القاعدة بعد أربع أيام من اختطافه^(١)، وفي هذا إشارة واضحة إلى عدم رغبة بعض الأطراف العراقية والإقليمية بالتواجد الرسمي المصري على الساحة العراقية، وترهيب البعثات العربية الرسمية الأخرى، وهنا أغلقت مصر العربية سفارتها ببغداد بعد هذا العمل الإجرام ي غير أن التطورات السياسية التي شهدتها العراق منذ بداية عام ٢٠٠٦ وازدياد التوتر على الصعيد الداخلي وظهور مؤثرات بداية فترة طائفية، أريد من خلالها تأزيم الأوضاع العراقية و تأليب الرأي العام العربي على ما يحصل في العراق^(٢) .

لقد عملت مصر عن قصد أو غير قصد إلى التعبير عن الرؤيا او الموقف إزاء م ا يحصل في العراق ، وكان التعبير عن ذلك قد جاء على لسان الرئيس المبارك الذي قال في حديث لقناة العربية الفضائية قائلاً "ان العراق يعيش حالة حرب أهلية"، وأضاف بقوله "أن العراق سيشهد أياما عصيبة بمجرد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه"، وقد أثارت تصريحات الرئيس مبارك ردود فعل قوية غاضبه داخل العراق وخارج ه ، مما يؤشر على أن العلاقات العراقية المصرية دخلت في فترة سبات كان بدايتها تبلور بعد خطف و قتل "السفير إيهاب الشريف"، وثانيها كان للصدى الذي تركه تصريح "الرئيس مبارك"^(٣) .

(١) جريدة الاهرام ، في ٤/٧/٢٠٠٥ .

(٢) د. حميد شهاب أحمد ، قراءة في الموقف العربي الرسمي والدبلوماسي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، بحث مقدم إلى ندوة (نحو استراتيجية عربية فاعلة تجاه العراق) ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، عمان- الاردن ، ٤ نيسان ٢٠٠٩ ، ص١٥ .

(٣) د. خيرى عبد الرزاق جاسم ، العراق ومصر : مبادئ أم مصالح ، مجلة شؤون عراقية ، العدد (٣) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٤٤ .

ثانيا : عودة النشاط الدبلوماسي المصري الى بغداد

شهدت الفترة التي أعقبت خطف ومن ثم قتل السفير "إيهاب الشريف" في تموز ٢٠٠٥ ركوداً مصرياً رسمياً أتجاه العراق، لغاية يوم ٥ تشرين الأول ٢٠٠٨ الذي شهدت بغداد فيه زيارة أول وزير خارجية مصري لها منذ انتهاء العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، وهنا بدء الموقف المصري الرسمي بالتغيير منذ هذه الزيارة، وبدأت بوادر انفراج في العلاقات العراقية المصرية تلوح بالأفق ، وذلك بدفع عاملين كان لهما الأثر الملموس في ذلك الانفراج كان أولهما، التحسن النسبي في الحالة الأمنية في العراق ومارافقها من اندفاع عراقي رسمي نحو الدول العربية ولا سيما نحو مصر لما تمثله من ثقل استراتيجي وسياسي في منطقة الشرق الأوسط، أما السبب الآخر كان هو إدراك الحكومة المصرية أن مصر بحاجة العودة إلى العراق، بما يحتويه العراق من إمكانيات اقتصادية ضخمة، وإمكانها من الحصول على عقود إعادة الأعمار في العراق، و ما يمثله ذلك من تحريك إلى عجلة الاقتصاد في مصر (١) ، ويعد هذا الانفتاح المصري الرسمي شهدت سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، تعاوناً عراقياً مصرياً في شتى المجالات توجت بالتوقيع على مجموعة كبيرة من البروتوكولات والاتفاقيات التي تعزز التعاون بين الدولتين، وقد نتوج هذا التعاون بإعادة فتح السفارة المصرية ببغداد نهاية سنة ٢٠٠٩، وعلى الرغم من الهجوم الإرهابي الذي وقع على القنصلية المصرية ببغداد وتعرضها إلى الدمار، إلا إن الحكومة المصرية لم تغلق سفارتها على غرار إحداث سنة ٢٠٠٥، وشهدت بغداد في ٢٩ كانون الأول ٢٠١٠، زيارة السيد (أحمد أبو الغيط) وزير الخارجية المصري الأسبق، وهو بذلك أول مسؤول عربي يزور العراق بعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة المالكي لولاية ثانية وفي مستهل هذه الزيارة افتتح الوزير القنصلية المصرية في اربيل، وهي بدورها تعد أول قنصلية عربية في محافظات إقليم كردستان العراق (٢) .

(١) جريدة الأهرام ، في ٢٤/١٠/٢٠٠٨ .

(٢) نهرين جواد شرقي ، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق ١٩٩٠- ٢٠١١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٢٢٣ .

ثالثاً: كوابح ومعوقات التواجد المصري المباشر في العراق

هنالك عدة كوابح ومعوقات تقف دون الحيلولة إلى جذب الاستثمار العالمي بصورة عامة والاستثمار المصري بصورة خاصة، وتتمثل هذه الكوابح والمعوقات في الخلل الأمني الشديد وما يصاحبه من إخطار على الأشخاص والأموال والرسائل التجارية وما تفرضه التخوفات من اتساع عمل القطاع الخاص . بالإضافة إلى غياب دور الدولة بمفهوم عدم وجود سياسة اقتصادية ذات خطط واضحة محددة الأهداف والاتجاهات، وتركيز عمل القطاعات الاقتصادية الرسمية على تسير الأمور . ومع انشغال الجميع بالعراق بداية من الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وحتى شركات القطاع الخاص والفرد العادي بالاستحقاقات السياسية . فضلاً عن ضعف القطاع الخاص العراقي الجاد والفاعل والمتخصص الذي يمكن التوجه إليه والعمل معه . وارتفاع تكاليف العمل التجاري بالعراق سوء لدرء المخاطر الأمنية والمالية أو بسبب تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري . وأخيراً يتمثل في غياب آليات العمل الداعمة والضامنة للعمل الاقتصادي مثل البنوك والشركات التأمين التي من شأنها الحد من مخاطر الخلل الأمني على العمل التجاري (١) .

رابعاً : تطور العلاقات المصرية العراقية

لقد تبلورت السياسة الخارجية المصرية بمحاولات السعي في ترسيخ علاقات متطورة مع العراق، لا سيما بعد نجاح حكومة الوحدة الوطنية بالعراق في فرض القانون واستعادة الجانب الأمني. ففي ٢٠٠٨، أرسلت الحكومة المصرية وفداً مصرياً يتزأسه وزير الخارجية المصري ، أسفرت الزيارة عن إعادة فتح السفارة المصرية بالعراق وتوقيع مذكرات تعاون وتفاهم مشترك بين عدد من الوزارات العراقية_ المصرية، تكليلاً لتلك الزيارة وم أعقبها من اجتماع عُقد في تموز ٢٠٠٩، تم خلاله توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي خارجية البلدين حول التعاون الثنائي والحوار الإستراتيجي بحضور وزير خارجية البلدين (٢) .

شهد الفترة نفسها تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وعقدت اللجنة العراقية_ المصرية المشتركة، والمشكلة بموجب مذكرة التفاهم للتعاون الثنائي والحوار الإستراتيجي اجتماعها الأول في القاهرة في تشرين الثاني ٢٠٠٩ برئاسة وزير خارجية البلدين وعدد كبير من المسؤولين من كلا البلدين، وفي ٢٠١٠ قامت مصر بفتح قنصليتين مصريتين الأولى في أربيل والثانية في

(١) نهرين جواد شرقي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٩ .

(٢) العلاقات العراقية المصرية، بوابة المعرفة، مٌتاح على الرابط التالي : <https://www.marefa.org>

البصرة ليكون أول تمثيل قنصلي لدولة عربية خارج العاصمة بغداد ، كما أعلنت مصر استمرار العمل الدبلوماسي في العراق رغم التفجير الإرهابي الذي تعرضت له القنصلية المصرية، وصرحت الخارجية المصرية أن التفجيرات الإرهابية التي طالت القنصلية المصرية لن تثبتنا من تقديم الدعم والمساندة للشعب العراقي، وقدمت تعازيها لضحايا الانفجار من قوات الداخلية العراقية^(١).

المحور الثاني : رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية المصرية

من خلال استعراض السياسة الخارجية المصرية أتجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ لغاية سقوط نظام الإخوان برئاسة الرئيس مرسي، فضلاً عن رصد وتحليل محددات السياسة الخارجية المصرية بشقيها الداخلية والخارجية، ومدى تأثير كل من ذلك على رسم خطى السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق نستطيع القول ان هنالك عدة سيناريوهات من الممكن تطبيقها تجاه العراق . يتمثل السيناريو الأول : بالتقارب العراقي الإيراني على كافة الصعد "السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الأمنية"، والتفاهم الحكومي العراقي حول ذلك، والقطيعة المصرية الإيرانية الممتدة من ثلاثة عقود أو أكثر . والتنافر والبرود ما بين الحكومة العراقية ودول مجلس التعاون الخليجي"، وتقارب المصري ودول مجلس التعاون الخليجي على كافة الأصعدة ، وموقفها المؤيد لثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣ ومن ثم دعمها للانتخابات الرئاسية والرئيس عبد الفتاح السيسي ، فضلاً عن التقارب المنظور الخارجي المصري بعد الإطاحة بحكم محمد مرسي من السياسة الخ ارجية الغربية والأمريكية ولا سيما في ملف إيران النووي، والقضية الفلسطينية ، و عليه هنا وفق المعطيات أعلاه يمكن القول سياسة مصر الخارجية تجاه العراق سوف تسير نحو التجميد أو القطيعة^(٢).

اما فيما يخص السيناريو الثاني فيتمثل : في الجانب التعاوني وزيادة في قنوات الاتصال على الصعد كافة "السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الأمنية"، ما بين العراق ومصر ما بعد حكم الإخوان أي بعد ثورة ٣٠ حزيران من سنة ٢٠١٣م. وخاصة على الصعيد الاقتصادي باعتبار العراق سوقا اقتصادية مفتوحة ومغرية . وذلك وفق المعطيات الآتية، فمع الترحيب العراقي بثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣، وإسقاط حكم الرئيس مرسي والإخوان في مصر، ودعمها للثورة و الاعتراف

(١) العلاقات المصرية العراقية " ، الهيئة العامة للاستعلامات، مُتاح على الرابط التالي :

<http://www.sis.gov.eg/section/125/2456?lang=ar>

(٢) محمد النووي، مصر ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، جزيرة الورد للطباعة والنشر،

القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤١.

بها. نلاحظ هنالك توافقاً في الرؤى السياسية ، إذ شكل موقف محمد مرسي من الأزمة السورية الذي كان يرى من أنه لا بد من استخدام كافة الوسائل من أجل تغيير نظام حكم الأسد، بما في ذلك استخدام العمليات العسكرية، حتى وصل الحال بما إلى الدعوة للجهاد في سوريا ، بينما الحكومة العراقية كانت ترى وما زالت بضرورة دعم الدي مقراطية في سوريا، لكن من دون اللجوء إلى استخدام العمليات العسكرية هذا من جانب ، وفي الجانب الآخر يتمثل في رفض التدخل التركي في شؤون المنطقة العربية، إذ كانت الحكومة التركية من الداعمين والمساندين الأساسيين لنظام الإخوان في مصر، ومن ابرز الرافضين لثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣، وما نتج عنها ، وهذا بطبيعة الحال لا يرضي الحكومة المصرية بعد إسقاط الرئيس مرسي، ولا يحظى بقبول لدى الحكومة العراقية، ووفق هذه المعطيات نستطيع القول من الممكن أن تشهد السياسة الخارجية المصرية توجهاً فعالاً ومحوريّاً أتجاه العراق في قادم الأيام (١) .

وأخيرة من الممكن استمرار السياسة الخارجية المصرية على خطى نظام الرئيس السابق حسني مبارك تجاه العراق، والمتمثل في التحرك الحذر باتجاه العراق، فهو ليس بقطيعة كحالة إيران، ولا شراكة كحالة المملكة العربية السعودية) .

(١) محمد النوبي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

الخاتمة :

تعد دراسة العلاقات العراقية المصرية من اعقد الدراسات لحساسيتها وخطورتها لان طرفي العلاقة كلاهما مؤثر إقليم وكلاهما يتمتع بمركز ثقل لا يستهان به . وان إي دراسة لتلك العلاقات تصطدم بالكثير من العقبات منها : قلة الدراسات التي تناولت الموضوع لاسيما بعد سنة ٢٠٠٣م، لتباين وجهات نظر طرفي العلاقة، هذا فضلا عن أن مخرجات التغيير في العراق لم تؤت ثمارها بعد فما زالت في الكثير من معالمها قيد التشكيل، هذا بالإضافة عن أن الطرف الرئيس والمؤثر في تحديد طبيعة العلاقة هو الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مؤثر على طرفي العلاقة ره ين بما الات السياسة الأمريكية في العراق .

على الرغم من ذلك حاولنا من خلال البحث أن نتبع طبيعة العلاقات العراقية المصرية من منتصف القرن المنصرم، وعملنا جاهدين على التركيز مرحلة ما بعد الاحتلال الانكلو أمريكي للعراق في سنة ٢٠٠٣م، وأوضحنا على بيان إمكانية حصول انفراج في العلاقات بعد طول انقطاع على أساس أن المصالح المتبادلة تحتم مثل هذا الانفراج، مع التأكيد أن حاجة العراق الى مصر اليوم ملحة بمقابل حاجة مصر الى العراق . فالأول بحاجة إلى الثاني لأنه في مرحلة اعادة بناء وتشكيل لمرحلة جديدة، وهو بذلك بحاجة إلى تنقية الأجواء الإقليمية مع كل الأطراف المحيطة والمؤثرة لترسيخ مرحلة جديدة.

و بالمقابل الثاني بحاجة إلى الأول كون العراق له وزنه الإقليمي ومؤثر في إي توازن إقليمي في المنطقة، هذا فضلا عن وجود مغريات للتبادل التجاري وفي مجالات الأعمار .

لذلك فمن الضروري تقتضي أن يصغي العرب وفي مقدمتهم مصر لفتح آفاق التعاون مع العراق سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، واستجابة للمبادرات العراقية الرامية إلى تنقية الأجواء مع المحيط .

المصادر

١. أحمد مسعود، وفد مجلس الحكم الانتقالي العراقي يصل إلى القاهرة في بداية زيار إلى مصر، مقال منشور في جريدة الاهرام في ٤/٨/٢٠٠٣.
٢. العلاقات العراقية المصرية ”، بوابة المعرفة، مُتاح على الرابط التالي :
<https://www.marefa.org>
٣. العلاقات المصرية العراقية “ ، الهيئة العامة للاستعلامات، مُتاح على الرابط التالي :
<http://www.sis.gov.eg/section/125/2456?lang=ar>
٤. جريدة الاهرام ، في ٤/٧/٢٠٠٥.
٥. جريدة الأهرام ، في ٢٤/١٠/٢٠٠٨ .
٦. د. حميد شهاب أحمد ، قراءة في الموقف العربي الرسمي والدبلوماسي في العراق بعد ٢٠٠٣، بحث مقدم إلى ندوة (نحو استراتيجية عربية فاعلة تجاه العراق) ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، عمّان - الاردن ، ٤ نيسان ٢٠٠٩.
٧. د. خيرى عبد الرزاق جاسم ، العراق ومصر : مبادئ أم مصالح ، مجلة شؤون عراقية ، العدد (٣) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٣.
٨. عبد المنعم منصور علي، العلاقات المصرية الإيرانية الجزء الثاني، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <http://aabdmnm.net>
٩. د. محمد السيد سعيد، الاحتلال الأمريكي للعراق رؤية مصرية، ط ١، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٠. محمد النوبي، مصر مابين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، جزيرة الورد للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣.
١١. نهرين جواد شرقي ، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق ١٩٩٠ - ٢٠١١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.